المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 26-01-2006
الصفحـات : 19
العـــدد : 14397
المسلسل : 126

الملك عبدالله في الهند

شراكة مع الهند.. للقضاء على أسباب التوتر.. وبناء الثقة من جديد

* انطلاقة جديدة للعلاقات الاستراتيجية بين الهند ودول الخليج
* حل قضية كشمير.. ممكن بالتأكيد على القواسم المشتركة العظمى بين الهند وباكستان
* الهند مطالبة بالسعي للاجهاز على المخاوف من أسلحة الدمار بالمنطقة

لم تكن زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للهند زيارة بروتوكولية عادية، كما سبق الاشارة إلى ذلك من قبل، كما لم تكن زيارته السابقة للصين كذلك. فالمملكة لا تتحرك بدافع مصالحها الخاصة، وانما تتحرك باتجاه أربع دول في أقصى الشرق في اطار توجهات استراتيجية بعيدة المدى، لتكون بذلك حلقة جديدة لعلاقات دولية جديدة تبدأ بالدول الأربع وتستوعب جميع الدول ذات الرؤى المتماثلة في المستقبل القريب.

المصـــــدر :	عكاظ		
التـــاريخ :	26-01-2006	العـــدد :	14397
الصفحـات :	19	المسلسل :	126

كتب: رئيس التحرير

على أن هذا التجمع القيادي الجديد لا يشكل محوراً، وانما يمثل قوة تكاملية اضافية لدعم جهود الأمن والسلام والاستقرار في الدول المعنية كأساس وكلبنة لتعاون مجموعة دولية جديدة تمر الآن بمرحلة التشكل تمهيداً لتعاون استراتيجي أوسع بين مجموعة متماثلة المصالح والأهداف والمنافع.

ولذلك فإنه لا بد من التأكيد على الحقائق التالية:

** أولاً: أن هذا التجمع السياسي لا يخدم أغراضاً أمنية فحسب وانما يستوعب طموحات الدول المنضوية تحته، الاقتصادية والتجارية والثقافية والاجتماعية والانسانية في اطار تبادل المنافع وتكامل المصالح المشروع بين الدول.

** ثانياً: ان الهند التي يزورها الملك عبدالله هذه الأيام تمثل إحدى أهم حلقات هذا التجمع وبالتالي فإن التعامل

الملك يصافح رئيس الوزراء الهندي (عكاظ– رويترز)

خادم الحرمين الشريفين يستعرض حرس الشرف اثر وصوله نيودلهي

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 26-01-2006 العـــدد : 14397
الصفحـات : 19 المسلسل : 126

معها مباشرة ليس على حساب غيرها، تماما، كما ان التعاون بين المملكة وكل من الصين الشعبية وماليزيا وباكستان.. ومن سيأتي بعدها ليس على حساب أية مجموعة دولية أخرى أو بديلاً عنها.. وإنما هو في صميم استراتيجية دول المنظومة الدولية القائمة على أساس تجميع الطاقات وقيام التعاون الموسع بين الكيانات وصولاً إلى نظام الدولة العالمية الكبرى في النهاية.

كما ان دول مجلس التعاون، يمكن ان تتسع رقعتها ومعطياتها بحيث يتم التبادل لمنافع أكبر بين دول مجلس التعاون الست وبين الهند، استثماراً لقدرات وطاقات ضخمة يملكها الطرفان، ويمكن لهما أن يشكلا بها مصدر قوة حقيقية لا سيما إذا أخذت العلاقات بينهما أبعاداً أمنية وسياسية أشمل.

** صحيح أن للهند علاقات ومصالح واسعة مع دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وان هذه العلاقات تشكل علامات استفهام واسعة.. وما زالت تبحث عن إجابات دقيقة ومعمقة كما هو الحال مع ايران وكذلك مع اسرائيل.

** لكن الأكثر صحة هو ان الهند تدرك ان مصالحها مع دول مجلس التعاون ليست هينة أيضاً، وانه لا يمكن التضحية بها أو التفريط فيها أو التقليل من شأنها.. بل ان بامكان الهند ان تخلص إلى نتيجة مهمة من خلال أية حسابات دقيقة.. مفادها أن تعزيز علاقاتها مع مجموعة اقليمية مهمة، كدول المجلس من الناحية الاستراتيجية وليس من الناحية الاقتصادية فقط، يشكل أهمية قصوى وأن من الخطأ التفكير بعيداً عن هذا الواقع.. أو على النقيض منه، وبالتأكيد فإن القاسم المشترك الأعظم لأي تعاون خليجي/ هندي موسع في المستقبل لا بد أن يأخذ في الاعتبار بالمسألة الأمنية في المقام الأول.

ذلك ان من حق دول المجلس ان تبحث عن المزيد من الأمن والسلامة والاستقرار.. وان تطالب جميع الأطراف التي تمتلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي قدر من التأثير على هذه الناحية ان تراجع سياساتها وان تعيد وتقدر مصالحها في ضوء هذا الاحتياج الملح.

وفي مقدمة هذه الحسابات الدقيقة المطلوبة، السعي إلى ايقاف أي تعامل من شأنه ان يشجع دول المنطقة على مزيد من التسلح ومن امتلاك القدرات النووية مهما كان العائد أو المردود المادي أو السياسي المتحقق من وراء الصفقات التجارية التي قد تعقد في هذا الصدد.. لانه سيقابل هذا العائد خسائر ضخمة يصعب تقديرها أو التنبؤ بحجمها.

ومن المؤكد ان الهند كدولة محبة للسلام، تدرك أهمية مثل هذه الخطوة لا سيما في ظل حالة التوتر التي تمر بها المنطقة الآن، وهي حالة تتطلب الحكمة والتضحية ببعض المصالح «العرضية» وفتح آفاق جديدة لقيام مصالح تبادلية ايجابية.. ومفيدة للسلم وبناء الثقة بين دول الجوار.. وبينها وبين الهيئات والمنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الذرية

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 26-01-2006
الصفحـات : 19
العـــدد : 14397
المسلسل : 126

بصورة أكثر تحديداً.

** ومن هذا المنطلق فإن الزيارة الهامة التي تتم الآن وتنتهي يوم الجمعة القادم، لن تكون معنية فقط بأوجه التعاون الثنائي بين المملكة والهند، لما تشكله المملكة من أهمية استراتيجية في منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بشكل أساسي، وما تضطلع به الهند سواء في دائرتها الآسيوية أو في علاقاتها بدول منطقتنا أيضاً..

** وبالتأكيد فإن هذه الزيارة التاريخية ستحدد مستقبل العلاقات بين الهند وبين دول التجمع الجاري تأسيسه لأهداف سياسية واقتصادية وأمنية تكاملية.

** وبالتأكيد أيضاً فإن الهند تدرك مدى قلق دول المنطقة من استمرار اسرائيل خارج اطار اتفاقية منع انتشار واستخدام وانتاج أسلحة الدمار الشامل.. ومن المؤمل ان تنسق جهودها مع سياساتها السلمية وان تسهم بصورة أفضل وأكبر في إبعاد شبح الاخطار المحدقة بالمنطقة، وأن تتصرف كدولة مسؤولة وذات رؤى حضارية رسخها «المهاتما غاندي» بعيداً عن المصالح الاقتصادية المؤقتة أو على حساب الصفقات السياسية المكلفة في بعض الأحيان.

** وعلى جانب آخر.. فإن المملكة لن تدخر وسعاً -كما سبق القول- إلى دفع العلاقات الهندية- الباكستانية في الاتجاه الايجابي، بالبحث عن المصالح المشتركة والمنافع الحقيقية الواسعة والعمل من داخل القواسم المشتركة العظمى بين الدولتين / الشقيقتين/ الجارتين من منظور الشراكة الذي تطرحه المملكة، وهي شراكة لا يجب ان ترتهن لعوامل الاختلاف بقدر ما تستثمر جوانب الالتقاء وهي كثيرة ويمكن تفعيلها من خلال مشروع ضخم للتعاون العضوي بين الدولتين يؤدي في النهاية إلى تذويب المشاكل الأخرى التي عطلت قدرات البلدين واستنزفتهما طويلا.. وهي قدرات لا يجب الاستهانة بتأثيرها على المتاحيتين الاقتصادية والتنموية، فضلاً عن تدميرها لعوامل الثقة والتكامل والتماثل بين البلدين وهي كثيرة ومتشعبة.

** وإذا كانت قضية كشمير.. سبباً في خلخلة العلاقة بين البلدين وبذر بذور الحذر والخوف والصدام بصورة دائمة.. فإن المنظور الاستراتيجي لتسوية هذه القضية يوفر حلولاً عملية وواقعية دون تفريط أي الأطراف في حقوقه الطبيعية.. وفي مقدمتها حق كل طرف في العيش بأمان وسلام ووئام ومحبة واحترام متبادل.

** ولو اعطي التوجه نحو شراكة ذات طبيعة استراتيجية ما هو جدير به من الاهتمام وفقاً للطرح السعودي القوي، فإن البلدين سيجدان نفسيهما بعد فترة وجيزة من الزمن مع الحل السلمي المقبول من قبل الأطراف الثلاثة، الباكستاني، والهندي، والكشميري، ولتوصل الجميع إلى تسوية قد لا تكون مرضية تماماً، ولكنها تسوية تخدم قضية السلام والاستقرار وتفتح أقوى الجسور بين الدولتين الكبريتين وينعم معهما الآخرون بظلال الحرية والوئام والسلام والعدل.

** ولا يستبعد أي مراقب يتابع منهجية التفكير السعودي الجديد أن يتقهم البلدان خطوط التسويات العريضة التي تطرحها المملكة لمشاكل دول المجموعة الآسيوية التي تتحرك الآن باتجاهها بقوة وان لم يتوقع أحد أن يرشح عن هذه الزيارة بصورة مباشرة أي قرارات دراماتيكية وسريعة الآن.

غير ان تطارح الأفكار واقامة علاقات محورية تقتضيها الشراكة الكاملة.. كفيل بأن يوصل البلدين إلى الطاولة الصحيحة في أقرب وقت ممكن، بعد ان تكون القضايا الأساسية هدفاً رئيسياً من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى حلول عملية للقضايا المعلقة والمزمنة.

** وعلى أية حال.. فإن الزيارة لم تكن تركز على الجوانب المعقدة فقط وإنما جسدت مشاركة الملك عبدالله في احتفالات الهند بيوم الجمهورية الجانب الانساني والاخلاقي والعاطفي في سياسته ايضا.. من أجل ان ينقل الرسالة إلى كل الشعب الهندي وليس إلى أصحاب القرار فيها فقط.